

عطوفة السيد محمد طاش المحترم
رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المحترمين

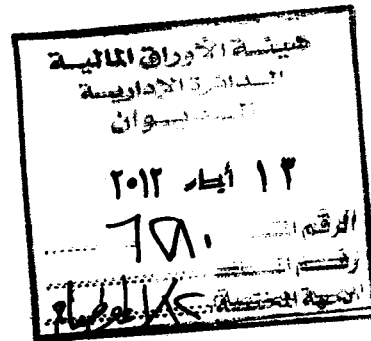
للإستشارة
- السيد
- السيد
2012/5/40

تحية واحتراما ،،،

لاحقا لكتابنا رقم (43/1/13) المؤرخ في 2012/4/25 المتعلق باجتماع الهيئة العامة العادي لشركة مصانع الاسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة (لافارج الاسمنت الأردنية) المنعقد بتاريخ 2012/4/25، نرفق طيا نسخة عن محضر وقائع الاجتماع المشار إليه أعلاه موقعا حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير العام/ عضو مجلس الادارة
توفيق طيارة



وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2012/4/25

بناء على دعوة من رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة وفقا للمادة (144) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 واستناداً لأحكام المادتين (169 و 171) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 والمادتين (26 و 29) من النظام الداخلي للشركة، تم عقد اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مصانع الإسمنت الأردنية في فندق جراند حياة عمان في الساعة الثانية عشر من بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق 2012/4/25 لبحث الأمور التي وردت في الدعوة الموجهة للسادة المساهمين لحضور هذا الاجتماع .

ترأس الجلسة معالي السيد عبد الاله الخطيب / رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضر الاجتماع السيد عودة حافظ أبو حسان مندوب مراقب عام الشركات.

وبعد ان رحب السيد رئيس المجلس بالسادة الحضور، أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات توفر النصاب القانوني من المساهمين حيث بلغ عدد الحاضرين 74 مساهماً اصالة ووكالة منهم 53 مساهماً يحملون 44,289,968 سهماً أصالة و(21) مساهماً يمثلون 85,745 سهماً وكالة ما مجموعه 44,375,713 سهماً أي ما يمثل (73.416 %) من اسهم ورأس مال الشركة البالغ (60.444.460) سهماً/ ديناراً، كما أعلن اكتمال النصاب القانوني المتعلق بحضور مجلس الإدارة وذلك بحضور ستة أعضاء من اصل سبعة لهذه الجلسة وكذلك حضور مدققي حسابات الشركة السادة شركة ارنست اند يونج، كما أضاف بأن الشركة قامت بالإعلان عن الدعوة في وسائل الإعلام وأن الاجتماع قانوني بكل ما يصدر عنه، ثم أعلن السيد رئيس المجلس افتتاح الجلسة في تمام الساعة الثانية عشر والربع ظهراً وتعيين السيدة هانية العسلي كاتبة للجلسة والسيد مهند المعاينة والسيد علاء الدبعي مراقبين.

ثم قام السيد رئيس المجلس بتلاوة الأمور الواردة على جدول الأعمال ليتم النظر فيها من قبل الهيئة وهي كالتالي:

1. تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2011/4/27.
2. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2011 والخطة المستقبلية والمصادقة عليها.
3. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن عام 2011.
4. مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2011 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
5. اقرار تعيين العضوين المؤقتين من قبل مجلس الادارة نظرا لشغور مقعدين من مقاعد مجلس ادارة الشركة او انتخاب غيرهما من قبل الهيئة العامة عملاً بأحكام المادة 150 من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته.
6. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2012 وتحديد بدل أتعابهم.
7. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها بجدول الأعمال وتدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقتصر إدراجها في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين لا يقل عن 10 % من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

وفيما يلي وقائع الجلسة :

أولاً- بناء على الاقتراح المقدم من السيد مروان عيسى حسين -ممثل السادة نقابة المهندسين الأردنيين ، قررت الهيئة العامة بالاجماع حصر تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2011/4/27 بالقرارات وتمت التلاوة.

ثانياً- تم اقتراح تسجيل اسماء الراغبين من الهيئة العامة بالمناقشة ودمج مناقشة البنود الثاني والثالث والرابع من جدول الأعمال من قبل السيد مروان عيسى حسين ووافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح بالاجماع.

ثالثاً- تلا السيد وضاح البرقاوي ممثل ارنست اند يونج / مدقق حسابات الشركة تقريرهم عن أمور الشركة وحساباتها وميزانيتها عن عام 2011 وتم إقراره من قبل الهيئة العامة.

رابعاً- قبل البدء بمناقشة جدول الاعمال، قام السيد رئيس المجلس بمخاطبة الهيئة العامة متحدثاً بالنيابة عن المجلس المنتخب والذي يعد من جوهر مهمته السهر على مصالح الشركة ومساهمتها فتحدث عن التحديات الغير مسبقة التي واجهت الشركة خلال العام المنصرم والتي ما زالت مستمرة والمتمثلة بارتفاع اسعار الطاقة مما شكل عبئاً مالياً كبيراً على الشركة وادى الى خسائر تشغيلية تشهدها الشركة لأول مرة منذ سنوات (بلغت هذه الخسائر حوالي 4 مليون دينار)، كذلك تحدث عن تدني نسبة تشغيل مصنعي الشركة وعن اضطراب الشركة تسجيل ما يقارب الـ 13 مليون دينار كخسائر دفترية (غير نقدية) نتيجة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب اطفاء الأصول متدنية التشغيل أو تخفيض قيمتها الى القيمة القابلة للاسترداد، وأضاف ان تحدي ارتفاع أسعار الطاقة يلقي بظلاله ليس على الشركة فحسب بل على مختلف الصناعات في المملكة، وأن هذا التحدي قد وضع الشركة في وضع صعب الأمر التي تتطلب مواجهة توحيد الجهود والتوافق بين كافة الأطراف المعنية (السادة المساهمون، الادارة، العمال والمجتمع المحلي). وأوضح السيد رئيس المجلس بأن الشركة لم توفر أي جهد لمواجهة هذا التحدي، حيث استصدرت موافقة من الحكومة على استيراد مادة زيت الفول الثقيل مباشرة بهدف تخفيض الكلف، الأمر الذي ساعد على تخفيض الكلف جزئياً ولفترة محدودة. كذلك حصلت الشركة في شهر أيلول الماضي على موافقة وزارة البيئة لطحن مادة الفحم الحجري في المنشأة التي اقيمت منذ سنوات في مصنع الفحيص لغايات الفحم البترولي في حينه، وعلى ان يتم نقل المادة المطحونة الى مصنع الرشادية، حيث ان هنالك موافقة على استخدام هذه المادة في مصنع الرشادية. واستطرد السيد رئيس المجلس قائلاً بان الشركة لم تتمكن من تنفيذ قرار وزارة البيئة سالف الذكر لاسباب لا علاقة لها بالاثار البيئي، --بل بمواقف وهناك من يقول ارضاء لمصالح تعارض طحن الفحم الحجري في الفحيص-- وتحدث في هذا الخصوص عن الضغوطات المطبقة التي تحاول الحكومة التعامل معها بروية وحكمة ودون اثاره أي أزمة وعن تقدير الشركة لهذه الضغوطات ومراعاتها لها، الأمر الذي حذى بالشركة الى سلك طريق الحوار مع كافة الاطراف المعنية، وأنه قد نتج عن هذا المسلك تشكيل لجنة تمثل كافة أطراف مجتمع الفحيص، وانه من المتوقع ان يتم الاجتماع الأول فيما بين ادارة الشركة وهذه اللجنة يوم السبت المقبل. وفي هذا الشأن، أوضح السيد رئيس المجلس بأن أي اتفاق قد

يتم مع هذه اللجنة سوف يبني على أساس تحقيق أكبر عائد ممكن للشركة مع المحافظة على حقوق المساهمين وأصول الشركة وعلى وجه التحديد الأراضي المملوكة للشركة.

وفيما يخص وضع سوق الاسمنت، تحدث السيد رئيس المجلس عن واقع الانتاج في السوق المحلي نتيجة لدخول شركات أخرى منتجة للاسمنت في السنوات الثلاث الماضية، الأمر الذي أدى الى وصول حجم الانتاج الى 3 أضعاف استهلاك المملكة لمادة الاسمنت للعام المنصرم، وأوضح أن زيادة العرض في السوق قد أدى الى تدني نسبة تشغيل مصانعها وخاصة مصنع الرشادية مضيفا الى ان ادارة الشركة قد تمكنت لغاية الآن على ابقاء مصنعها في الرشادية عاملا ولو بنسبة تشغيل متدنية جدا الا انها ومع استمرار الوضع الحالي قد تضطر الى اغلاق هذا المصنع، الأمر الذي يستدعي من الجهات المعنية الرسمية دعم جهود الشركة للحيلولة دون الوصول الى هذه المرحلة.

وعلى صعيد آخر وايضا فيما يخص مصنع الرشادية، تحدث السيد رئيس المجلس عن مشروع قيد البحث حاليا مع أحد المستثمرين يهدف الى انشاء مطحنة للفحم في منطقة مصنع الرشادية كجزء من جهود الشركة في ايجاد حلول تقتضيها المرحلة. وأضاف ان الادارة لن تتدخل أية جهود ممكنة لمواجهة الوضع الراهن مشيرا في نفس الوقت الى ان هذا الوضع خارج عن سيطرة الشركة.

وفي ختام كلمته، أكد السيد رئيس المجلس على أن مطلب الشركة يتمثل بتحقيق الانصاف والعدالة والمعاملة على قدم المساواة فيما بين كافة شركات الاسمنت العاملة والمنتجة في السوق الأردني. وأضاف الى ان الشركة تقدر وضع السكان المحيطين بمصانعها وأكد على استمرار الشركة بدعم المجتمع المحلي في مواقع مصانعها على الرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجهها. كذلك تحدث السيد رئيس المجلس عن بعض الاخوة المساهمين الذين توجهوا اليه لابلأغه برغبتهم مشاركة الادارة في مواجهة تحديات الوضع الراهن، وأكد على ترحيب المجلس والادارة بهذا التوجه.

خامسا- تم البدء بمناقشة البنود الثاني والثالث والرابع من جدول الأعمال حيث قدم السادة المساهمين استفساراتهم على النحو الاتي:

- قام السيد مروان عيسى حسين بالاستفسار عن كل ما يلي:
 - عن استيراد مادة الكلنكر وهل تم التقليل من مخاطر الاستيراد؟
 - بعض الشركات المنتجة الأخرى قد حققت أرباحا، لماذا لم تربح الشركة؟
 - فيما يخص الايضاح رقم 16 - الأرصدة الدائنة، هل هناك سياسة للتعامل مع الأرباح غير الموزعة؟
 - أبدى استعداده مشاركة الاخوة المساهمين دعم الادارة في مواجهة تحديات الوضع الراهن.
- أيد بدوره السيد عزمي زوربا رأي السيد مروان عيسى بضرورة دعم الاخوة المساهمين لادارة الشركة، ثم استفسر عن قطع الغيار والتي لا يزال مخزونها عال نسبيا (22 مليون دينار) وعن خطة الشركة لمعالجة هذا البند؟

- قامت السيدة منى طلافحة ببدء استغرابها تحقيق الشركة خسائر للعام 2011، ثم استفسرت عن بند مزاي ومكافآت الادارة العليا مضيفة أنه كان من الأجدى عدم اعطاء أي مكافآت للادارة العليا كون الشركة لم تحقق أية أرباح؟ كذلك استفسرت عن تبرعات الشركة فيما اذا كانت مالية أو عينية؟
- قام السيد زيدان السكارنة والذي كان موظفا سابقا لدى الشركة بمداخلة مبديا فيها استياءه من ادارة الشركة، فتحدث عن بعض المزاي التي يتمتع بها مدراء الشركة من سيارات ورواتب، وبالمقابل لا يتم توزيع الأرباح على المساهمين الذي تضرروا كثيرا جراء انخفاض سعر السهم.
- ثم تحدث السيد محمود الحياوي قائلا بأن الشركة تتعرض لهجمة شرسة من قبل الحكومة مضيفا بأنه قام مؤخرا بمخاطبة دولة رئيس الوزراء ل يتم السماح للشركة باستخدام الفحم الحجري اسوة بسائر الشركات الأخرى --على أساس ان الشعب الأردني شعب واحد سواء في شمال أو وسط أو جنوب المملكة--وأضاف أنه لم يتلقى أية رد على مخاطبته. كذلك أعرب عن استياءه من سياسة الكيل بمكيالين من قبل الحكومة وتساءل عن ماهية الهدف من وراء هكذا سياسة، "هل لأن المجاورين لمصنع الفحيص من أصحاب الحصوة؟" وأكد ان نقابة العاملين لن تسكت عن هذا الكلام وأنها ومن هذا المنبر تناشد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ان يكون حكما فيما بينها وبين الحكومة.
- واخيرا تحدث السيد ميشيل هلسة طالبا من السيد رئيس المجلس السماح له بقراءة مناقشة موجهة الى دولة رئيس الوزراء، فتحدث قائلا:

"دولة رئيس الوزراء الأكرم،

نحن المساهمون الأردنيون في شركة الاسمنت الاردنية (لافارج) والبالغ عددا حوالي ثلاثون ألف مساهم نتوجه اليكم آمليين معاملة شركتنا بالعدل والانصاف وبما يحفظ حقوقنا ويمكن الشركة من المنافسة العادلة والمتكافئة مع الشركات الأخرى في هذا القطاع، وبما يحول دون الحاق أي ظلم أو أذى بأي كان دون وجه حق. واذ نشعر بأن الطرق قد سُدَّت في وجه شركتنا فاننا نضع بين أيديكم واقع الحال الذي لا نحسد عليه:

نحن صغار المساهمين، وبعد ان شاركنا في اجتماع الهيئة العامة، قد هالنا ما اطلعنا عليه مما تواجهه الشركة من ظلم وتمييز ضدها، وما لحق بها من خسائر دون مبرر سوى استعصاء تنفيذ القرار الحكومي القاضي باستخدام الفحم الحجري في مصانعها، أسوة بكافة الشركات المنتجة الأخرى. لقد سلكت الشركة كل السبل القانونية والرسمية وطرقت كل الأبواب، الا أنها جوبهت بحالة، أقل ما يقال عنها أنها تتستر خلف أمور ظاهرها حماية البيئة وباطنها مراعاة مصالح ضيقة، الأمر الذي سيؤدي الى تدمير هذه الشركة التي نجحت على مدى ستين عاما في تزويد السوق الأردني بهذه المادة الأساسية بكل كفاءة واخلاص.

دولة رئيس الوزراء،

تقتضي قيم العدالة والانصاف معاملة الجميع على قدم المساواة، فلعلم دولتكم ان جميع الشركات المنتجة للاسمنت في الأردن، باستثناء شركتنا، تستخدم الفحم الحجري كوقود بديل، بينما تستخدم شركتنا لوحدها مادة زيت الوقود الثقيل مما يؤدي الى وجود فرق شاسع في كلف الانتاج والى وموحد يستند الى مرجعية علمية غير قابلة للتأويل.

لقد حصلت الشركة في شهر أيلول الماضي على الموافقة الرسمية باستخدام الفحم الحجري من قبل وزارة البيئة، بيد أنها لم تتمكن من ذلك لأسباب ومبررات غير علمية وغير فنية، رغم جميع الدراسات التي أجريت بالتعاون مع وزارة البيئة والمؤسسات البحثية. وقد أدى هذا الوضع الى الحاق الظلم بنا نحن المساهمين، والى تكبيدنا لخسائر فادحة حيث نجد انفسنا أمام تهديد ضياع قيمة أسهمنا.

ان ايجاد الحل المناسب لهذا الوضع مسؤولية حكومية ورسمية، لأن من شأن استمرار هذا الوضع دفع الشركة الى اغلاق مصنعها في منطقة الرشادية، الذي يوفر فرص العمل المباشرة لأربعمائة موظف، اضافة الى مئات المواطنين العاملين داخل المصنع مع الشركات المتعاقدة مع شركتنا لغايات التعدين والنقل وغيرها، علما أن مصنع الشركة هناك يعتبر أكبر مشغل للأيدي العاملة في محافظة ومنطقة تعاني من مشاكل البطالة.

دولة رئيس الوزراء،

انه لمن المحزن والمؤثر، أن يرى الواحد منا شركته التي كانت مثالا في النجاح والتقدم والانتاج، وقد آلت أوضاعها الى حال تكابد فيه للبقاء والصمود، وذلك ليس لأسباب ادارية أو فنية، وانما لأسباب تدعو الى العجب والتساؤل حول سر عدم تمكينها من تنفيذ قرار حكومي واضح كباقي الشركات الأخرى.

شكر السيد رئيس المجلس السيد ميشيل هلسة، ثم قام السيد رئيس المجلس بالاجابة عن تساؤلات واستفسارات السادة المساهمين فتحدث فيما يخص موضوع استيراد الكلنكر قائلا بان السعودية قامت مؤخرا بوقف التصدير نظرا للطلب الكبير على مادة الاسمنت داخل السعودية ورغبتها المحافظة على الأسعار، الا أنه لم يتخذ أي اجراء اردني في هذا الخصوص وأن التهديد ما زال قائما في حال توقف العمل بقرار السعودية وقف التصدير. وعن ربحية بعض الشركات الأخرى أوضح السيد رئيس المجلس ان سبب هذه الربحية يعود الى استخدام هذه الشركات الى بدائل الوقود، وان جوهر مطلب الشركة يتمحور على هذه النقطة. وفيما يخص الأرصدة الدائنة، أشار السيد رئيس المجلس الى قرار الهيئة العامة العام الماضي بتخصيص مبلغ بهدف تخفيض عدد العاملين في الشركة.

قام كل من السيد مروان عيسى حسين والسيد عزمي زوربا بمداخلة في هذا الاثناء مبدئين تأييدهما لمناشدة السيد ميشيل هلسة ومطالبين بتبني هذه المناشدة من قبل الهيئة العامة ونشرها كبيان صادر عن الهيئة العامة للشركة

الأردن

في وسائل الاعلام. هذا وقام السيد مروان عيسى حسين باقتراح تشكيل لجنة عددها خمسة أشخاص من قبل السادة المساهمين تكون مهمتها تقديم الدعم اللازم لادارة الشركة لمواجهة تحدي الوضع الصعب الذي تشهده الشركة وتمت التثنية على هذا الاقتراح من قبل الهيئة العامة بالاجماع. وبدوره شكر السيد رئيس المجلس هذا التوجه مشيرا الى ضرورة ان يتم تشكيل هذه اللجنة على وجه السرعة لتباشر العمل سويا مع الادارة لما فيه مصلحة الشركة.

وعن الاستفسار المتعلق بقطع الغيار أجاب السيد رئيس المجلس بأن الشركة عملت ولا زالت تعمل على خفض هذا المخزون موضحا ان هذا المخزون هو عبارة عن تراكمات لسنوات عديدة.

وعن الاستفسار المتعلق عن خسارة الشركة ودور الادارة، أجاب السيد رئيس المجلس بأن خسارة الشركة تعود الى كونها الشركة الوحيدة التي تستخدم الفيول اويل بينما الشركات الأخرى تستخدم الفحم الحجري الأرخص ثمنا، موضحا مرة أخرى ان إتاحة استخدام بدائل الطاقة أمر يعود الى الحكومة وليس الى ادارة الشركة. وفي معرض اجابته، تحدث السيد رئيس المجلس قائلا بأنه "يقدر شعور كل مساهم في الشركة الا اننا امام طريقين، اما ان نوحّد الجهود أو أن نختلف ونلوم الادارة".

وعن الاستفسار المتعلق بمزايا ومكافآت الادارة العليا، أجاب السيد رئيس المجلس بأنه من حق المساهمين طلب الايضاحات عن هذا البند، وأضاف ان المنافسة في الأسواق على الكفاءات العالية تقتضي اعطاء هكذا مزايا مشيرا الى انه قد تم استهداف العديد من الكفاءات من ملاك الشركة من قبل الشركات المنافسة.

وعن الاستفسار المتعلق بالتبرعات، أجاب السيد رئيس المجلس بأن الشركة تقوم بالتبرعات المالية والعينية للبلديات في مواقع مصانعها بالإضافة الى تبرعات الهدف منها اقامة مختلف المشاريع التنموية في مناطق هذا البلديات.

وعن مداخلة السيد المساهم الموظف السابق في الشركة، أبدى الرئيس اهتمامه بالاستماع شخصيا الى وجهة نظر السيد المساهم.

هذا وقام السيد عزمي زوربا بالاستفسار عن قضايا التعويضات البيئية المقامة على الشركة فأجابه كل من السيد الرئيس ومستشار الشركة القانوني الاستاذ فراس بكر موضحين: ان هذه القضايا تستند جميعها الى المطالبة بالتعويض المتمثل بنقصان قيمة عقارات بزعم تأثرها من الغبار الاسمنتي وانها تفتقر لسندها الواقعي ومبررها القانوني الا ان المحاكم ومع كل الاحترام والتقدير تقضي بالتعويض بمبالغ باهظة دونما سند من بيئة سوى الخبرة غير البيئية. وأضاف ان الشركة تؤكد على التزامها بكافة القواعد الفنية الالزامية الخاصة بنسب الانبعاثات المسموح بها وبكافة الاشتراطات البيئية المطلوبة وتطلب باستمرار ضرورة الكشف على مصانعها للتأكد من التزامها هذا الا انها تواجه برفض المحاكم الموقرة المستمر والتي ترفض ايضا تطبيق الأحكام ذات العلاقة في قانون حماية البيئة والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه. وان الشركة قد تكبدت جراء هذه الدعاوي خلال السنوات الأربعة الماضية ما يزيد عن 8.5 مليون دينار، وان الشركة ما زالت مستمرة بإيصال صوتها الى القضاء. وعلى اثر هذه المداخلة تم اقتراح ان يتضمن عمل اللجنة موضوع ملف قضايا البيئة المقامة على الشركة على غير وجه حق.

ومن ثم اقترح السيد المساهم مروان عيسى حسين اغلاق باب النقاش والانتقال الى المصادقة على الميزانية العمومية وعلى تقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية وتمت التثنية على ذلك ثم وافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح وبناء عليه:

- تمت المصادقة على كل من البند الثاني - سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2011 والخطة المستقبلية والمصادقة عليهما والبند الرابع - مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2011 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة حيث وافقت الهيئة العامة على هذين البندين بالإجماع .

- وفيما يخص البند الخامس من جدول الأعمال - اقرار تعيين العضوين المؤقتين من قبل مجلس الادارة نظرا لشغور مقعدين من مقاعد مجلس ادارة الشركة او انتخاب غيرهما من قبل الهيئة العامة عملا بأحكام المادة 150 من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته-، أقرت الهيئة العامة بالاجماع تعيين كل من السادة شركة راما للادخار والاستثمار والسادة الشركة العربية للتجهيزات الخرسانية المعينتين من قبل مجلس الادارة لتشغر كل واحدة منهما مقعدا واحدا في مجلس ادارة الشركة للمدة المتبقية من دورة المجلس الحالي.

- وفيما يخص بند مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2012 وتحديد بدل أتعابهم فقد فاز السادة ارنست اند يونج بالتزكية ليكونوا مدققي حسابات الشركة لعام 2012 كما تم تفويض مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة بتحديد أتعابهم .

- وحيث انه لا توجد أية أمور أخرى فقد شكر كل من السيد رئيس المجلس والسيد مندوب مراقب عام الشركات السادة الحضور على تعاونهم وأعلن مندوب مراقب عام الشركات السيد عودة حافظ أبو حسان اختتام الجلسة في الساعة الواحدة وخمسة واربعون دقيقة.

هانية وليد العسلي

مكتب الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات

عودة حافظ أبو حسان

معالي رئيس مجلس الإدارة

عبد الله الخطيب